المنظمات العربية: الاتفاقيات والتشريعات ودورها في حماية الأمن الغذائي في الوطن العربي

الدكتور صالح فايز الشراري
جامعة الحسين بن طلال
معان – الاردن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمات العربية ودور التشريعات في توفير الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال طرح مجموعه من الأسئلة تقوم على تحديد مفهومه وواقعه في الوطن العربي ودور المنظمات العربية في توفيره من خلال معرفة حجم التنسيق والتعاون ما بين المنظمات الدولية والمنظمات العربية في هذا المجال ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي (النظري) أسلوب التفسير، بالاعتماد على مصادر ومراجع سابقة في استقصاء الحقائق والبيانات وقد توصلت الدراسة إلى انه هناك ضعف في التنسيق فيما بين المنظمات العربية المسئولة عن الأمن الغذائي كما وكان من أهم نتائج الدراسة أن السياسات والاستراتيجيات المرسومة لتحقيق الأمن الغذائي العربي تفتقر إلى التنفيذ الميداني، وهناك ضعف في تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة باستدامة الأمن الغذائي العربي، وخرجت الدراسة بتوصيات من أهمها بأنه لا بد من ضرورة التنسيق فيما بين الدول العربية ومن خلال جامعة الدول العربية في إيجاد مظله عربية بعيدة عن الخلافات السياسية تكفل وضع وتنفيذ استراتيجيات تضمن الأمن الغذائي العربي واستدامته وذلك من خلال إيجاد اتفاقيات وتشريعات قابله للتطبيق.

مقدمة:

يعد الغذاء من أهم المصادر الأساسية في حياة الإنسان فهو يعتبر الطاقة المحركة للبشرية وأول أمر يفكرفيه الإنسان هو قوته اليومي، فإذا توفر فان ذلك يعني الاستقرار وبالتالي التطوير والتنمية فالإبداع، وبغير ذلك يصبح الأمر مقلقاً للبشرية ويؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية ولذلك فان الأمن الغذائي هو الكفيل الوحيد لضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي ستنعكس على الجانب الثقافي والمعرفي للبشرية، والوطن العربي من أهم المناطق المعنية

بقضية الأمن الغذائي والذي له علاقة مباشرة في استقرار المنطقة لما له من ابعاد سياسيه واقتصاديه واجتماعية، ولا شك إن للمنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والتي تهدف الى" تحقيق الأمن الغذائي للجميع وهو العنصر المحوري في جهود المنظمة بغية تمكين بني البشر من الحصول دائماً على ما يكفيهم من الأغذية الجيدة، للتمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة. و تتمثل مهمة المنظمة في النهوض بمستويات التغذية، وتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف، والإسهام في نمو الاقتصاد العالمي.

وتوفر المنظمة ذلك النوع المتميز من المعونة الذي يمكّن الناس والبلدان من مساعدة أنفسهم بأنفسهم. وإذا ما توافرت الرغبة لدى مجتمع محلي لزيادة غلاته المحصولية وافتقر إلى المهارات التقنية اللازمة لتحقيق ذلك، فإن المنظمة توفر له الأدوات والتقنيات البسيطة والمستدامة. وحينما يتحول بلد من نظام ملكية الدولة للأرض إلى نظام الملكية الخاصة، فإن المنظمة تزوده بالمشورة القانونية لتذليل ما يواجهه من صعوبات في هذا الشأن. وعندما يدفع الجفاف بالمجموعات المعرضة إلى شفير المجاعة، فإن المنظمة تتولى حشد الجهود الضرورية للحيلولة دون ذلك. وفي عالم معقد من الاحتياجات المتنافسة، فإن المنظمة توفر المنتدى الحيادي والمعارف الأساسية اللازمة للتوصل إلى توافق الآراء[1].

وكذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو من أهم المنظمات التي لها دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي في العالم أما بالنسبة للوطن العربي فهناك المنظمة العربية للتنمية الزراعية وهي إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في إطار جامعة الدول العربية، وتضم المنظمة في عضويتها جميع الدول الأعضاء في الجامعة. وقد تحددت أهداف المنظمة حسب اتفاقية تأسيسها في مساعدة الأقطار العربية في تنمية وتطوير قطاعاتها الزراعية، والمساهمة في بلوغ التكامل والتنسيق العربي في مجالات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي[2]، ونظراً للتقلبات والتطورات السياسية والاقتصادية التي تمر على الوطن العربي وخاصة في هذا العقد من القرن الواحد والعشرون فلا بد من الوقوف والتأمل في واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي، وما هو الدور الذي تقوم به المنظمات والمؤسسات المعنية في الوطن العربي لتحقيق واستدامة الأمن الغذائي من خلال التشريعات وهذا ما ستتناوله هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التطرق إلى دور المنظمات العربية والاتفاقيات والتشريعات وبيان مدى مساهمتها في موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي بشكل مباشر الذي سيضع اصحاب القرار

[1] http://www.fao.org/UNFAO/about/ar/mandate_ar.html.
[2] http://www.aoad.org/about.htm

في رسم وتحديد استراتيجيات الأمن الغذائي في المستقبل وان نتائج هذه الدراسة ستعود بالنفع على الباحثين والدارسين والمهتمين من أصحاب القرار.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة حسن فهمي جمعة بعنوان المسالة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي حيث كان من أهم أهداف دراسته تحديد أهمية مشكلة الغذاء سواء على الصعيد العالمي أو العربي موضحا ومفسراً حجم الفجوة الغذائية العربية وتزايد اتساعها مع مرور الزمن وواقع الوضع الزراعي الحالي والمستقبلي في الوطن العربي من خلال استخدامه معدلات نمو النتاج الزراعي والميزان التجاري للسلع الزراعية كمؤشرات لطبيعة وهيكلة القطاع الزراعي العربي وقد أعقب ذلك تحديدا للإبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي[3]، أما دراسة محمد السيد عبدالسلام وبعنوان الأمن الغذائي في الوطن العربي فقد عالجت دراسته موضوع الأمن الغذائي العربي من كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والإدارية والزراعية والعلمية وأكدت دراسته على ضرورة حشد الموارد والقدرات المتاحة والتنسيق بينها لتحقيق تنمية زراعية متسارعة تكفل تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج والإنتاج الكلي للغذاء والمحافظة على الموارد الطبيعية[4].

كذلك عدنان هزاع البياتي في دراسته بعنوان محاولة أولية لتقيم العلاقة بين الغابات والأمن الغذائي العربي، حيث أفادت دراسته بان الغابات توفر دعماً أساسياً للإنتاج الزراعي وبالتالي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي وقد هدفت دراسته إلى تحديد واقع الغطاء الغابوي في الوطن العربي وخلصت إن للغابات دوراً مهما ومباشرا في الآمن الغذائي العربي وان إزالة الغابات وتدميرها في الوطن العربي سيؤدي إلى تقويض العمليات الأساسية للنظم الايكولوجية وسينعكس ذلك على الإنتاج الغذائي في الوطن العربي[5].

أما دراسة عبد الصاحب العلوان بعنوان قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي " التطورات والتحديات وآفاق المستقبل" حيث هدفت دراسته إلى استعراض تطورات التجارب السابقة في ترتيبات التكامل الاقتصادي العربي وبخاصة فيما يتعلق بمتطلبات الأمن الغذائي العربي والتعرف على أوجه النجاح أو الإخفاق، وعلى التحديات الخارجية المتعلقة بالمتغيرات السياسية والمستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية والتحديات الداخلية التي تخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، وكان من أهم نتائج دراسته في ما يتعلق بالأمن الغذائي تبني استراتيجيات لتنمية زراعية مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية الغذائية

---

[3] جمعة، حسن فهمي (1987) المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، تنمية الرافدين، ع22، ص413–416.

[4] عبدالسلام، محمد السيد، الأمن الغذائي في الوطن العربي.المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج14، ع28، ص405–420.

[5] البياتي، عدنان هزاع (1997) محاولة اولية لتقيم العلاقة بين الغابات والأمن الغذائي العربي، مجلة التربية القطريةع 120

والإستراتيجية على المستوى القطري في بداية التنمية (المدى القصير) وعلى المستوى القومي في أطار التكامل العربي في المدى المتوسط الطويل[6].

كذلك وفي دراسة ناصر عبيد الناصر بعنوان واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره حيث تناولت دراسته مفهوم الأمن الغذائي ودلالاته من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك مفهوم الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وصولا إلى تحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تقف وراء هذه الفجوة في المنطقة العربية ولمواجهة هذه المشكلة وتطويقها كان من أهم الحلول هو تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي العربي[7]، وهناك مجموعة من الدراسات خلال فترات زمنية مختلفة حول الأمن الغذائي العربي منها دراسة غسان الظاهر بعنوان " الأمن الغذائي العربي " حيث بينت دراسته أهمية الغذاء كسلاح سياسي ضاغط من قبل الدول المنتجه للغذاء وخاصة الحبوب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وان خضوع البلدان العربية للنمو الرأسمالي التابع قد اوهن إمكانية نمو الاقتصاد الزراعي فيها وفرض عليها تبعية مزدوجة وحددت دراسته النتائج الاقتصادية لمشكلة الأمن الغذائي في العلاقة بين معدل الإنتاج الغذائي وبين هيكل السكان من حيث توزعهم بين الريف والحضر فكلما ارتفعت نسبة السكان الريفيين انخفض مستوى المعيشة والدخل. وخلصت الدراسة الى ان التعاون العربي بهدف التكامل في إنتاج الغذاء ضرورة ملحة[8]. وهذا ما أكده محمد العمادي في دراسته بعنوان الأمن الغذائي والتعاون العربي موضحا دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الزراعية ومحددا السلبيات التي برزت من خلال الجهود التنموية في نهاية حقبة السبعينات منها ازدياد اعتماد البلدان العربية على العالم الخارجي في تامين غذائها[9]. ومن الدراسات التي تناولت موضوع المنظمات وتأثيرها على الأمن الغذائي العربي دراسة ابراهيم البطاينة بعنوان "منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الأمن الغذائي العربي" وقد حددت دراسته علاقة الأقطار العربية بالجات ومنظمة التجارة العالمية وواقع الأمن الغذائي العربي وأثر المنظمة على أوضاع الأمن الغذائي العربي وسبل المواجهة وكانت من أهم نتائج دراسته إعداد برامج شاملة لتطوير القطاع الزراعي في الأقطار العربية وتطوير منظومة الإنتاج الزراعي والأمن المائي في المستقبل واستفادة الدول العربية للسقوف الزمنية التي حددتها منظمة ألتجاره العالمية وضرورة وجود تكتل اقتصادي

---

[6] العلوان، عبد الصاحب (2001) قضايا التكامل الاقتصاد العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل، المستقبل العربي، ع267، ص92-110.

[7] الناصر، ناصر عبيد (1998) واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره، مجلة جامعة دمشق مج14، ع2.

[8] الظاهر، غسان (1983) الأمن الغذائي العربي، مجلة المعرفة، مج22، ع254.

[9] العمادي، محمد (1983) الامن الغذائي والتعاون العربي. مجلة شؤون عربية، ع23، ص30-57.

عربي وإنشاء لجنه دائمة تابعة للجامعة العربية تختص بمتابعة واقتراح سبل صياغة السياسات والمواقف العربية الجماعية اتجاه منظمة التجارة[10].

أما منى رحمة فقد قامت بدراسة بعنوان " السياسات الزراعية في البلدان العربية" هدفت إلى معرفة ما هي المضاعفات المترتبة على تعثر السياسات الزراعية العربية؟ وما هي المشاريع والمخططات التي اتبعتها البلدان العربية لضمان الأمن الغذائي العربي؟ والى أي مدى نجحت هذه المشاريع الإستراتيجية وكان من ابرز نتائج دراستها بيان إحصاءات وجداول تفصيلية عن الأوضاع الزراعية في مصر وسورية والعراق والجزائر والسعودية والأردن وتونس والمغرب ولبنان، إضافة إلى جداول أخرى تقوم على مقارنات بين المستوى الإنتاجي العربي والمستويات العالمية. وخلصت الدراسة الى انه لكي تساهم السياسات الزراعية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي العربي فلا بد من إحداث تحولات سياسية عميقة تفسح المجال للشعوب العربية للتأثير بالسبل الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية وطرق تنفيذها[11].

هذا ويقوم جوستافو بيست منسق الطاقة الأول وجنيفر نايبيرج بمشروع حول الطاقة الحيوية والأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، والذي بدأ تنفيذه في يناير عام 2007، بهدف دمج اهتمامات الأمن الغذائي ضمن عمليات تقييم إمكانات الطاقة الحيوية. وسوف يتم تنفيذ أنشطة التحليل والأنشطة الميدانية من أجل دعم التنمية الريفية المستدامة ومبادرات الأمن الغذائي ويتم أيضا إعداد دراسة حول تشريعات الطاقة الحيوية من أجل توضيح الفروق بين أطر السياسة والأطر القانونية في عدد من الدول[12].

أما في ما يتعلق بالدراسات التي تطرقت إلى التشريعات الخاصة بالأمن الغذائي فقد أكدت إيمان محمود في دراستها " تحقيق الأمن الغذائي بالتكنولوجيا الحديثة، حفظ الأغذية بالإشعاع " أفادت أن التشريعات تعتبر " أساساً هاماً في نظام الرقابة على الغذاء والذي يهدف إلى حماية المستهلك من الأمراض المنتقلة عن طريق الغذاء، إلى الحفاظ على القيمة الغذائية للأغذية، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي وكذلك منع الغش والتدليس، ومنع تداول الأغذية الفاسدة أو التالفة أو غير المطابقة للمواصفات". وتتلخص أهمية تشريعات الغذاء في حماية صحة المستهلك من الأمراض المختلفة التي تنتقل عن طريق الغذاء ومن الملوثات الكيميائية الضارة وتحديد المواد المسموح بإضافتها للغذاء ونسب الإضافات والحدود القصوى لوجودها في الغذاء وتحسين مواصفاته الغذاء بالإضافة إلى وضع المواصفات القياسية لكل مادة غذائية، وكذلك درجات الجودة وضمان عدم غش المواد الغذائية ومنع التدليس أو تضليل المستهلك ببيانات خادعة أو مضللة عن الغذاء وتحديد مجالات الجهات المسئولة

---

[10] البطاينة، ابراهيم (2004) منظمة التجارة العالمية وتاثيرها على الامن الغذائي العربي، جريدة مرآة الالجامعة، ع391.

[11] رحمة، منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية.

[12] http://www.fao.org/sd/dim_en2/en2_070301_ar.htm

عن عملية الرقابة والأشخاص المنوط بهم عملية التفتيش على سلامة الغذاء ووضع الاشتراطات اللازمة عند استيراد الغذاء لضمان حماية صحة المستهلك وأيضاً تنظيم عمليات التجارة الدولية في الغذاء وتنظيم عمليات فحص الأغذية وتحديد مدلولات الصلاحية والجودة وكذلك الطرق القياسية التي تستخدم في فحص الغذاء[13].

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المنظمات العربية والاتفاقيات والتشريعات في توفير الأمن الغذائي في الوطن العربي.

أسئلة الدراسة :

- **ما هو مفهوم الأمن الغذائي؟**
- **ما هو واقع الآمن الغذائي في الوطن العربي؟**
- **ما هو دور المنظمات العربية في توفير الأمن الغذائي؟**
- **ما هو دور الاتفاقيات والتشريعات المعمول بها في مجال الأمن الغذائي في الوطن العربي؟**

منهجية البحث :

استخدام المنهج التاريخي (النظري) أسلوب التفسير، حيث اعتمد الباحث في إستقصاء الحقائق والبيانات على مصادر ومراجع سابقة.

إجراءات الدراسة:

قام الباحث في مسح مصادر المعلومات المتحدثة عن واقع الأمن الغذائي العربي وومسح مصادر المعلومات المتحدثة عن المنظمات والتشريعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي العربي لفترات زمنية مختلفة حيث تم إعادة تشخيص واقع الأمن الغذائي العربي، من خلال استقراء المعلومات و ربطها بالدراسات السابقة.

مباحث الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية

المبحث الأول : **مفهوم الأمن الغذائي.**

المبحث الثاني : **واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.**

المبحث الثالث : **دور المنظمات العربية في توفير الأمن الغذائي.**

---

[13] محمود، إيمان (2001) تحقيق الأمن الغذائي بالتكنولوجيا الحديثة، حفظ الأغذية بالإشعاع http://misryat.com/reserches/1.html

المبحث الرابع : **الاتفاقيات والتشريعات المعمول بها في مجال الامن الغذائي في الوطن العربي.**

المبحث الأول : مفهوم الأمن الغذائي.

لقد برز مفهوم الأمن الغذائي في منتصف القرن الماضي وأصبح توافر الغذاء يأخذ موقعاً متقدماً بين النشاطات المتعددة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بتطوير القطاع الزراعي، وأصبح توافر المواد الغذائية اللازمة لمعيشة الإنسان أحد مرتكزات الأمن السياسي[14]، مما يجعل الحاجة لتحقيق الأمن الغذائي العربي (الاكتفاء الذاتي) أكثر إلحاحاً لتكامل الجهود العربية لمجابهة المتغيرات السياسية والاقتصادية الهائلة.

ولقد عرّف خبراء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة (الفاو مثلاً) والباحثون في الأمن الغذائي بأنه " مقدرة البلد أو البلدان على تأمين الموارد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة، مع ضرورة توافر مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج"[15].

ومفهوم الأمن الغذائي لبلد ما أو منطقة ما يُعني عدم تعرض سكانها للازمات الغذائية تحت أي ظرف وفي أي زمان كان، كما يعني تعزيز الأمن القومي للبلد نفسه، ويمكن معرفة ذلك من خلال مدى توافر الأمن الغذائي أو عدمه كنسبة الاكتفاء الذاتي مثلاً من الحبوب ونسبة الصادرات إلى الواردات من المحاصيل الزراعية الرئيسة ونسبة ما يخصص من الدخل القومي للانفاق على الغذاء ونسبة المخزون من المحاصيل الزراعية[16].

وكما يمكن تحديد مفهوم الأمن الغذائي والذي يعني توفير السلع الغذائية الرئيسة في السوق على مدار السنة وبأسعار مناسبة للجميع على أن تتوافر فيها السعرات الحرارية التي تكفل للإنسان بقاءه على قيد الحياة[17].

ولقد عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على النحو التالي: "الأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي المميزة النسبيه لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لزم الأمر، وأن يتوافر لها صادرات زراعية أو صناعية أو

---

[14] غسان، الظاهر (1983)، الامن الغذائي العربي، مجلة المعرفة، ع254، مج22.

[15] المصدر السابق.

[16] عيبد الناصر، ناصر، مصدر سابق.

[17] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قضية الأمن الغذائي العربي (1995)، ص26.

الاثنين معاً، بحيث تؤمن ما تحتاجه من القطع الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية التي تمتلك ميّزة نسبية في إنتاجها كلياً، وأن توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكم والنوعية اللازمة للنشاط مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب وبالأخص لذوي الدخل المحدود وتحقق في الوقت نفسه مخزوناً من الغذاء يكفيها لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر لتلجأ له في الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية[18].

ويمكن أن نستنتج من التعريف الذي أورده الدكتور ناصر عبد الناصر في دراسته واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره وكذلك التعريف الذي أوردته للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن الأمن الغذائي هو قيام الدول بتوفير الغذاء لكل مواطن بما يكفيه كماً ونوعاً وأن تكون عدالة في توزيع المواد الغذائية وخاصة لشرائح المجتمع الفقيرة ولذوي الدخل المحدود وأن تسعى الدولة لتخزين مواد غذائية كافية لمواجهة حالات الطوارىء وتسعى الدولة لإنتاج السلع الزراعية بنفقات منخفضة محلياً وأن تستورد السلع التي إن إنتجتها محلياً تكلفها نفقات عالية.

كما أن هناك ارتباطاً بين واقع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية والتي تمثل ذلك الفارق بين الإنتاج والاستهلاك لصالح الأخير، وقد شاع هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والسياسية في النصف الثاني من القرن الماضي[19].

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.

إن مشكلة الأمن الغذائي العربي أصبحت من أكبر القضايا العربية التي تتطلب جهداً كبيراً يجب أن يبذل بين الدول العربية، حيث تفرض المتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية على الدول العربية ضرورة الاستغلال التكاملي للموارد الزراعية العربية نظراً لتباين الدول العربية في حجم ونوع مواردها الزراعية والمائية والبشرية، وإمكاناتها الإنتاجية، ومزاياها النسبية والتنافسية في إنتاج السلع الغذائية المختلفة، ويؤكد ذلك أهمية التكامل الزراعي العربي من خلال العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي ترمي إلى تحقيقه سائر الدول العربية[20].

ولقد كانت المنطقة العربية في العهود السابقة تكفي نفسها بنفسها من المنتجات الغذائية وتمد الأمبرطورية الرومانية بخبزها اليومي، وحتى أواخر الخمسينات من القرن الماضي كانت المنتجات الغذائية تكفي احتياجات المواطن العربي وما يزيد عنها كان يصدر للدول الأجنبية، ولكن في بدايات الستينيات من القرن الماضي بدأت الدول العربية تستورد المواد الغذائية نتيجة لعدة عوامل كان أهمها إهمال القطاع الزراعي وتخلفه وأصبحت مشكلة الغذاء إحدى مكونات الأمن القومي العربي مما

---

[18] المصدر السابق، ص 163.

[19] كلياجيليسكيا، 1983، نمو السكان والتكلفة الغذائية في البلدان النامية، موسكو، دار التقدم، ص21.

[20] توصيات المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمة والدولية، القاهرة، 19 – 22 ديسمبر (كانون أول) 2004.
http:/www.aoad.org/recom.html.

ادى إلى إضعافه وتهديده بالخطر وأصبحت المشكلة أمنية وسياسية تنتقص من القرار الاقتصادي والسياسي المستقل[21].

ولقد أصبحت المنطقة العربية من أكبر المناطق في العالم التي تعاني من مشكلة الأمن الغذائي إذ أن المواطن العربي يستورد أكثر من نصف استهلاكه للغذاء[22]، ويستنتج مما ذكر أن الدول العربية أصبحت بحكم المصابة بالتبعية الغذائيةللدول المتقدمة وأصبح الغذاء سلاحاً قاتلاً يستخدم ضد الشعوب العربية. ولقد سبق وأن لوحت الولايات المتحدة بهذا السلاح في وجه العرب في أعقاب حرب 1973 بعد أن حاول العرب استخدام النفط العربي كوسيلة للضغط على القوى الغربية التي تقف بجانب إسرائيل.

وكما هو معلوم فإن الوطن العربي يستورد نصف غذائه الأساسي من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا فهو لا يستطيع أن يستغني عن وارداته من الحبوب التي تسيطر عليها تلك الدول.

إن الوضع الغذائي في الوطن العربي ما يزال يُعاني من الخصائص ذاتها التي كانت تميزه قبل الاستقلال السياسي فخضوع البلدان العربية للنمو الرأسمالي التابع قد أضعف إمكانية نمو الاقتصاد الزراعي وأدى إلى الطلب المتزايد من السوق الرأسمالي لتأمين الغذاء في ظل الانفتاح على تلك الأسواق.

وإن التنمية الريفية ونتيجة لتخلف البنيان الاجتماعي وتدني مستوى التعليم وسيطرة الأمية في الريف العربي وهم اللذين يشكلون الغالبية الساحقة من سكان الوطن العربي، تظل تحتل مكاناً ثانوياً ولا تحظى بالأهمية الاستثمارية في الوطن العربي.

كما أن الأراضي المزروعة في الوطن العربي تعتمد على الزراعة المطرية ولا زالت تعاني الأراضي الزراعية من ضعف المهارة وسوء أحوال الفلاح وظروف عمله وتخلف التقنيات المستعملة وكذلك ونتيجة لزيادة الاستهلاك بنسب أعلى من إزدياد الإنتاج وكذلك الزيادة السكانية والتي بلغت في بعض البلدان العربية إلى 3.8٪، وكذلك باعتمادها جزئياً أو كلياً على الأغذية الرئيسة المستوردة مما أدى إلى خطورة المشكلة الغذائية في الوطن العربي[23].

" وتُقدِّر منظمة الأغذية والزراعة أن 852 مليوناً من البشر في العالم يعانون نقصاً في التغذية منهم 815 مليوناً في البلدان النامية، 28 مليوناً في بلدان مرحلة التحول و 9 ملايين في

---

[21] عبيد الناصر، ناصر، مصدر سابق.

[22] الظاهر، غسان، مصدر سابق.

23 استراتيجة العمل الاقتصادي العربي المشترك: محور الأمن الغذائي، 1979، المؤتمر الاقتصادي العربي ، دمشق.

البلدان الصناعية"[24]. وذلك نتيجة "الفشل الاقتصادي والكوارث الراجعة إلى فعل الإنسان أو فعل الطبيعة[25]. وكذلك نتيجة أيضا لضعف المنظمات وصلاحياتها والمعاهدات والتشريعات الدولية والإقليمية التي وجدت لتحقيق الأمن الغذائي. وأفريقيا تسبق جميع القارات بمرحلة كبيرة لأن بها أكبر عدد وأكبر نسبة من البلدان التي تواجه طوارئ غذائيه ومن الدول العربيه التي تقع في افريقيا وتواجه مشكلة الامن الغذائي هي السودان وموريتانيا... ورغم الانتعاش الظاهر في الإنتاج الزراعي في العراق، وانتهاء العمليات العسكرية الرئيسية، ورفع العقوبات الاقتصادية فإن ملايين من العراقيين لا يحصلون على الأغذية إلا من شبكة التوزيع الحكومية. فالآثار الناتجة عن النزاعات والعقوبات الاقتصادية تفاقمت بتوالي ثلاث سنوات من الجفاف مما أدى إلى تآكل كبير في القدرة الشرائية لدى السكان.....[26] ومع ارتفاع الفقر والبطالة في فلسطين تدهور وضع الأمن الغذائي تدهوراً كبيراً في السنوات الثلاث الماضية، إذ أن هناك 4 من كل 10 يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي في 1,4 مليون شخص (40 في المائة من السكان) وهو سبب مستمر للقلق عند 1,1 مليون شخص آخر (30 في المائة) يتعرضون للتهديد بانعدام الأمن الغذائي إذا استمرت الأحوال الجارية. والأغذية متوافرة بصفة عامة ولكن الحصول عليها محدود بسبب ظروف خارجية (حظر التجول، إغلاق الأراضي) أو اقتصادية (ارتفاع بطالة، نضوب الموارد، إنهاك استراتيجيات التعامل مع الأزمة وإنهاك شبكات الدعم الاجتماعية)، ويأتي التهديد الرئيسي للأمن الغذائي والتقدم الاقتصادي في الأجل الطويل من الحروب الأهلية كما هو الحال في لبنان وحربها الاخيرة مع اسرائيل ونلاحظ هنا في الوطن العربي بان النزاعات السياسية والمشكلات الاقتصادية هي السبب الرئيسي في انعدام الأمن الغذائي العربي بالاضافه الى اختلاف الانظمه السياسية حيث أن " الاصلاحات الزراعية العربية بين الخمسينات والسبعينات تنقسم الى فئتين الاصلاحات ذات الطابع الثوري الاشتراكي (مصر، سورية، العراق والجزائر)، والاصلاحات ذات الطابع الليبرالي (المملكة العربية السعودية، الاردن، المغرب وتونس). ونستنتج ان الاصلاحات لم تحقق تقدماً اقتصادياً واجتماعياً لعدم وصولها الى تكثيف الانتاج نظراً لاعطاء الاولوية للاهداف السياسية التي احدثت هوّة بين التشريع والتنفيذ في الاصلاح الزراعي"[27]. مما ادى الى ضعف الأمن الغذائي نتيجة للاسباب السالفة الذكر.

وهكذا فان الاصلاحات وخطط التنمية التي اعتمدتها البلدان العربية حتى اواخر السبعينات لم تستطع حل معوقات الانتاج الزراعي العربي وفي مقدمتها قلة المصادر المائية بالدرجة الاولى، لأن الزراعة العربية تعتمد بالاجمال على الامطار فيما الانتاج المطري منخفض مقارنة بالانتاج الاروائي

---

24 تقييم حالة الأمن الغذائي العالمي. لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة التاسعة والعشرون. روما، 2005.

25 تقييم حالة الامن الغذائي العالمي.لجنة الامن الغذائي العالمي،الدورة التاسعة والعشرون. روما، 2005.

26 رحمة، منى (2000) السياسات الزراعية في البلدان العربية المؤلفة: الناشر، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ع36، ص336.

27 المصدر السابق.

وهو يتعرض لتقلبات كبيرة تبعاً لوفرة ومدى سقوط الامطار. والعامل الآخر هو أن عدم كفاية مصادر المياه وسوء توزيعها واستعمالها الاعتباطي أدت الى هدر المياه بالتبخر والسيلان والتسرب والى حصول ضغط كبير على المياه الجوفية كانت من أهم أسباب ضعف الأمن الغذائي العربي. والمياه ليست المشكلة الوحيدة بل تضاف اليها المشاكل الطبيعية والاقتصادية وعدم كفاية مستلزمات الانتاج وضعف مستويات الابحاث الزراعية وانخفاض درجة مساهمتها العلمية في التنمية الزراعية، وعدم استجابة اقسام التعليم الزراعي في الجامعات وكذلك الخدمات الارشادية لحاجات المزارعين بتأمين الكوادر اللازمة"[28] وكل ذلك ادى بشكل رئيسي الى تدهور الأمن الغذائي في الوطن العربي.

وإن معالجة السياسات الزراعية الحالية في البلدان العربية لم تحرز أي تقدم يذكر طوال القرن العشرين في ظل كشوف علمية غيرت طبيعة التنمية لا سيما الزراعية منها وهذا ما اكدته دراسة منى رحمة على الرغم من ما اشار اليه التقرير السنوي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول واقع الامن الغذائي العربي لعام 2005 حيث " بينت الأرقام القياسية الإنتاج الغذاء التطور النسبي في قيمة الإنتاج من مختلف السلع الغذائية خلال الفترة (2003 – 2005) بما في ذلك التطور الإيجابي لقيمة الناتج الغذائي العربي والعالمي وإن كان ذلك قد اتسم بالبطء عام 2005 على المستوى العالمي وتراجع على المستوى العربي مقارنة لعام 2004 "، أما معدل التغير النسبي لكميات الصادرات والواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسية فقد اتسمت قيمة الصادرات العربية من مجموعات الغذاء الرئيسية بالثبات النسبي عند حوالي 4.8 مليار دولار عامي 2004 – 2005، بينما تراجعت قليلاً قيمة الواردات العربية من هذه المجموعات السلعية بين هذين العامين بمعدل تغير نسبي قدر بنحو (1.16٪) ليصل عام 2005 إلى نحو 20.3 مليار دولار، وهو يرجع لمحصلة التغيرات النسبية في صادرات وواردات هذه المجموعات السلعية " والفارق ما بين الصادراة والوارداة يعطي مؤشراً على ضعف تحقيق الامن الغذائي العربي "[29]. ويشير التقرير الى أن معدلات الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب منخفظه حيث تساهم مجموعة سلع محاصيل الحبوب بالنصيب الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية بالاضافة الى السلع النباتيه واهمها السكر والزيوت النباتية بينما معدل الاكتفاء الذاتي من سلع الانتاج الحيواني تعتبر ذات معدلات متوسطه باستثناء الاسماك ويشير التقرير بأن سياسات المخزون من السلع الغذائية في الدول العربية تتجه نحو توفير مخزون استراتيجي للسلع الغذائية الأساسية لمدة تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة شهور على الأقل، وتشمل السلع التي يتم تخزينها القمح والذرة الرفيعة والحليب المجفف، والسكر والزيوت والبقوليات .وتشير بيانات الحركة في حجم المخزون إلى الزيادة الملحوظة في كميات المخزون من تلك السلع في الدول العربية نتيجة التوسع في أوعية التخزين في بعض الدول، وزيادة

---

[28] رحمة، منى المصدر السابق.

[29] تقرير الامن الغذائي في الوطن العربي لعام 2005،المنظمه العربية للتنمية الزراعية.

الموازنات المخصصة لبناء المخزون في البعض الآخر من تلك الدول. ومن أهم محددات نظم وسياسات المخزون من السلع الغذائية في الدول العربية غياب مؤسسات ومواعين التخزين في بعض الدول العربية، ومحدودية السلع التي يشملها التخزين في بعض الدول الأخرى.

وقد اتجهت الدول العربية إلى إعداد وتنفيذ البرامج الخاصة للأمن الغذائي بمختلف مكوناتها التي تشمل تطوير إنتاج السلع الغذائية ورفع كفاءة استغلال الموارد وتحسين دخول صغار المنتجين والأسر الريفية وتحسين مستويات التغذية.

نلاحظ مما سبق بأن واقع الأمن الغذائي العربي غير مستقر أو لا يوجد سياسات واضحة أو تشريعات تكفل باستدامة الأمن الغذائي العربي على الرغم من توجهات بعض الدول العربية إلى إعداد وتنفيذ برامج خاصة للأمن الغذائي حيث تم في الأردن إعداد برنامج الأمن الغذائي المرحلة الأولى ومكوناتها " إدارة موارد المياه، تكثيف الإنتاج، تنويع نظم الإنتاج، ومنهج المشاركة " (تم إعداد البرنامج في عام 2005 وتقدر تكاليف تنفيذ البرنامج الذي يضم (17) مشروعاً نحو 33 مليار دينار).

ثالثاً : دور المنظمات العربية في توفير الأمن الغذائي :

للحديث عن دور المنظمات العربية في توفير الأمن الغذائي لا بد من التعريف بأهم المنظمات العالمية والمنظمات العربية المعنية بالأمن الغذائي وان منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تعتبر أهم منظمه على الصعيد العالمي. وقد "أنشئت عام 1945 بهدف رفع القدرة الإنتاجية الزراعية وتوفير الغذاء للسكان وتركزت نشاطاتها منذ نشأتها على محاربة الفقر وتقديم المساعدات الإنمائية، وتوفير المشورة للحكومات. وجمع المعلومات المتصلة باهتمامات المنظمة ومن أهم البرامج الخاصة بالمنظمة هو البرنامج الخاص بالأمن الغذائي، وبرنامج التعاون التقني ونظام الطوارئ للوقاية من الآفات والإمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وتمول المنظمة نشاطاتها من خلال الدول الأعضاء[30].

أما المنظمه العربية للتنمية الزراعية والتي انشئت عام 1969 فقد قامت منذ منتصف السبعينيات بوضع استراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد علىالذات في إنتاج احتياجات الأمة العربية من المحاصيل الغذائية وبخاصة الأساسية منها كالحبوب والقمح على وجه الخصوص. ومن هذا المنطلق أعدت المنظمة برنامجها للأمن الغذائي في مطلع الثمانينيات الذي أكد صيغة المشروعات المشتركة والمنظور القومي لاستخدام الموارد الزراعية المتاحة. وبذلت بعض الجهود لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في إطار العمل العربي المشترك ولكن النتائج كانت متواضعة. إلا أن تقويم بعض التجارب العربية في مجال تحقيق الأمن الغذائي دل على حدوث اختلالات وتشوهات استدعت التعديل والإصلاح.

---

[30] المصدر السابق .

وبتزايد النزعة إلى إحداث إصلاحات هيكلية في القطاعات الزراعية، طرأت أفكار ومفاهيم ومناهج مختلفة للأمن الغذائي في إطار التغير الجوهري في معايير وأسس استخدام الموارد، هذا بالإضافة إلى الأحداث والتطورات الدولية التي ألقت بظلالها على متطلبات الأمن الغذائي ومناهجه، ومن أبرز هذه التطورات قيام منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة والعولمة وظهور التكتلات الاقتصادية العالمية[31].

وفي ضوء هذه الأحداث والتطورات قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعادة النظر في استراتيجياتها، فأصدرت دراساتها المتعلقة بتقويم الاستراتيجيات البديلة للأمن الغذائي[32]. وفي هذه الدراسة تبنت مفهوماً موسعاً للأمن الغذائي بأنه " يعني أن تنتج الدول أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لزم الأمر، وأن تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنتان معاً، بحيث يوفر لها ذلك ما تحتاجه من العملة الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محلياً، وأن توفر لكل مواطنها الغذاء بالكم والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وتحقق في الوقت نفسه مخزوناً من الغذاء يكفيها على الأقل لمدة ثلاثة أشهر كاملة لتلجأ إليه في الظروف غير الطبيعية مثل ظروف التوتر السياسي والعسكري[33].

ولقد تم إقرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في القاهرة خلال الفترة ما بين 21 و 22 حزيران / يونيو 1996، وذلك بهدف تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك والدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتم الإعلان عن إنشاء هذه المنطقة والموافقة على برنامجها التنفيذي بتاريخ 1997/2/19، ولقد كانت الحاجة إلى إنشاء هذه المنطقة تمليها ضرورة دعم التجارة العربية البينية وحتمية إقامة تكتل اقتصادي عربي يعزز القدرة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، ويتيح الاستفادة من المزايا والاستثناءات المتضمنة في الاتفاقيات الدولية. كما يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانضمام إليها كرد فعلي للتحديات الكبيرة التي فرضتها البيئة الجديدة وبخاصة تلك التي طرحتها منظمة التجارة العالمية. هذا بالإضافة إلى أن إنشاء هذه المنطقة العربية الحرة يمكن اعتباره انطلاقة جادة وخطوة مهمة نحو ربط وتعزيز العلاقات والمصالح العربية لإقامة السوق العربية المشتركة التي هي أرقى صور التكامل الاقتصادي، حيث سيكون هناك بالإضافة إلى التحرك الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، تنسيق بين الأقطار التي تمثل السوق المشتركة في كل السياسات

---

[31] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1995، الخرطوم.

[32] العلوان، عبد الصاحب، مصدر سابق.

[33] المنظمة العربية للتمنية الزراعية، مصدر سابق.

الاقتصادية والمالية والنقدية، وهو ما يتم حالياً في دول الاتحاد الأوروبي من خلال قيام السوق الأوروبية الموحدة. ولا بد للسوق العربية المشتركة من أن تسهم في تطوير مجالات التنمية والرخاء الاقتصادي، وتؤمن الحلول للعديد من المشاكل التي تعترض سبيل النمو الزراعي والأمن الغذائي، وتعزز قواعد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان[34].

وإدراكاً لأهمية التصنيع كوسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيماناً بأن الأمن الغذائي القومي هو الشرط الأساسي لنجاح استراتيجية التنمية العربية من خلال سياسات التصنيع. فقد تمّت الموافقة على إنشاء (الاتحاد العربي للصناعات الغذائية) عام 1979 كمنظمة عربية مستقلة لها كيانها الخاص إدارياً ومالياً.

وبهذا الخصوص تجدر الإشارة بأنه قد كان للقطاع الخاص العربي دوراً تاريخياً في التنمية الزراعية وفي تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها ونظراً لسيطرة القطاع العام على غالبية الأنشطة الإنتاجية والتجارية والتصنيعية خلال فترة ما قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، فقد تراجع هذا الدور وأصبح يقتصر على ممارسة العمليات الإنتاجية وبعض الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية . ونتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها غالبية الدول العربية خلال العقدين المنصرمين، وما ترتب عليها من انفتاح اقتصادي وتحرير للأسواق وإعادة هيكلة للوزارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، بدأ القطاع الخاص العربي باستعادة دوره الرائد في التنمية الاقتصادية عامة والزراعية خاصة. وعلى الرغم من وجود العديد من المعوقات والمحددات التشريعية والقانونية والتمويلية والمالية والفنية والبشرية والمؤسسية والمعوقات والمحددات الطبيعية التي تحد من قيام القطاع الخاص بدوره في برامج التنمية الزراعية، فلقد استطاع المساهمة في توفير الأمن الغذائي في الدول العربية وبخاصة في مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق والتجارة الزراعية، وكذلك بعض المساهمات والمتواضعة في مجالات أخرى مثل توفير البُنى التحتية والخدمات المساندة والبحث والإرشاد[35].

في هذا المجال يلاحظ حدوث زيادة كبيرة في إقبال القطاع الخاص على إقامة المشروعات الإنتاجية الزراعية بكافة أنواعها وأحجامها خلال العقدين المنصرمين، حيث أصبح للقطاع الخاص العربي مساهمة فاعلة في الإنتاج الزراعي في مختلف الدول العربية وفي كافة المجالات النباتية والحيوانية والسمكية. وقد أسهم ذلك في زيادة الإنتاج والإنتاجية من غالبية السلع والمنتجات الزراعية الأمر الذي أدى إلى خفض الفجوة الغذائية العربية وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي أو على الأقل المحافظة عليها عند حدود معينة على الرغم من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان. ويعزى ذلك الإقبال إلى السياسات والآليات

---

[34] الدجاني، برهان (1999) مرئيات الاتحاد العام للغرف العربية حول دور مؤسسات العمل العربي المشترك تعزيز العمل العربي المشترك، العمران العربي ع38.

[35] تقرير الامن الغذائي في الوطن العربي لعام 2005،المنظمه العربية للتنمية الزراعية.

التي انتهجت غالبية الدول العربية وبخاصة التعديلات في أنظمة توزيع الحيازات الزراعية وبرامج الدعم والحوافز والإعانات والقروض الميسرة التي تم تقديمها للمستثمرين في القطاع الزراعي في الدول العربيةعامة ودول الخليج العربي بشكل خاص.

ومن الأمثلة على مساهمات القطاع الخاص في جهود التنمية الزراعية بالدول العربية في هذا المجال ما يلي :

قيام القطاع الخاص الأردني في نهاية الثمانينات بالاستثمار في أربعة مشاريع زراعية كبيرة (شركات ضخمة) في منطقة جنوب المملكة متخصصة بإنتاج الحبوب والأعلاف والخضراوات بتكلفة تقدر بنحو ٧٠ مليون دولار أمريكي. وللقطاع الخاص مساهمات مقدرة في مجال التسويق الزراعي بكافة الدول العربية بخاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها معظم الأقطار العربية.

رابعاً : الاتفاقيات والتشريعات المعمول بها في مجال الأمن الغذائي في الوطن العربي

انطلقت مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي بعد قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، حيث تمّ إنشاء المجلس الاقتصادي العربي عام 1950 وفي عام 1963 تم عقد عدة اتفاقيات ومشاريع مشتركة بين الدول العربية من أهمها :

1. **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت.**
2. **قرار إنشاء صندوق العرب للأنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1967.**
3. **إتفاقية مركز التنمية الصناعية عام 1968. والذي أصبح فيما بعد المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.**
4. **اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1969.**
5. **الإعلان عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام 1980.**

وبعد مرور أكثر من ستون عاماً على هذه الاتفاقيات فإن الدراسات تشير إلى أن نتائج هذه الاتفاقيات لم يصل إلى المستوى المطلوب وهذا ما أكده (العلوان، 2001)، حيث أشار وعلى سبيل المثال بأن السوق العربية المشتركة وبعد مرور فترة طويلة على إنشاءها فإن التجارة بين الأقطار العربية أصبحت تتقلص وأن حجم التبادل أخذ يتناقص نسبياً قياساً على مجموع التجارة العربية مع بقية دول العالم.

وهذا ما ينعكس بشكل مباشر على الأمن الغذائي العربي، أما فيما يتعلق في الاتفاقيات الجماعية والثنائية وفي مطلع الثمانيات تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981، حيث نجح هذا المجلس بتحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين أعضائه وذلك بسبب توفر الموارد المالية الضخمة وتشابه الأنظمة والسياسات الاقتصادية فيما بينها (العلوان، 2001). فيما نرى أنه قد

فشل اتحاد دول المغرب العربي ومجلس التعاون العربي الذي يتكون من الأردن والعراق ومصر واليمن وذلك بسبب اختلاف المواقف السياسية بين أعضاءه وعدم تشابه الأنظمة السياسية في تلك الدول فيما انعكس سلباً على تحقيق الأمن الغذائي العربي.

ولعل من أهم المتغيرات المتلاحقة إقامة التكتلات الاقتصادية والتجارية والمناطق الحرة وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، ومنطقة التجارة العربية الكبرى عام 1996، ونتيجة لتلك المتغيرات قامت معظم الدول العربية بتبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفقاً لاتفاقية التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الكبرى والذي تمثل في عدة محاور من أهمها تحرير أسعار المدخلات والمنتجات ورفع القيود التنظيمية عن التجارة الداخلية والخارجية وتحرير سعر الصرف للنقد الأجنبي وإدخال التعديلات على الأجهزة الإدارية والهيكلية التي تهدف إلى إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في الأنشطة، ولذلك فلقد أصبح الإنتاج الزراعي في أغلبية الدول العربية يعتمد على آليات السوق والمزايا النسبية والتنافسية.

ويمكن القول بأن الدول العربية قد ركزت على مجموعة من الأهداف فوضعت الاستراتيجيات والخطط الزراعية للوصول إلى الأهداف التي تسعى لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي من أهمها تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز الأمن الغذائي وضمان سلامته وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الزراعية.

ولتحقيق هذه الأهداف فلقد قامت الجهات المعنية في الوطن العربي بوضع آليات وبرامج واستراتيجيات كما قامت بإصدار مجموعة من الأنظمة والقوانين وخاصة ما يتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص والمشترك في القطاع الزراعي وتقديم الحوافز والإعانات لتحفيزه على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والمهم.

ولقد صدر قانون الرقابة الغذائي في عام 2001، في الأردن والذي بموجبه تم إنشاء المؤسسة العامة للغذاء والدواء وهي الجهة الوحيدة المختصة بالإشراف على الرقابة على الغذاء حسب نص المادة (3) من القانون كما وتتولى المؤسسة مجموعة من المهام والصلاحيات التي تهدف إلى الرقابة على المنتجات الغذائية وسلامتها بمختلف أشكالها وأنواعها وذلك حسب نص المادة (4) من القانون إلا أن هذا القانون يخلو من النصوص التي تتعلق بتوفير الأمن الغذائي بما فيها التخزين. ولقد صدر قانون الاستيراد والتصدير الأردني لسنة 2001، حيث نصت المادة (2) منه على أن وزارة الصناعة والتجارة هي المسؤولة عن تطبيق هذا القانون كما وردت مجموعة من النصوص المتعلقة بالسماح باستيراد وتصدير المنتجات الغذائية والزراعية ونص القانون في الفقرة (د/1) إستثناء استيراد وتصدير بعض أنواع الخضار والفواكه في مواسم محددة، كما نصت المادة (4) بأن حدد الوزير البضاعة التي يخضع استيرادها إلى رخصة تلقائية أما في المادة (5) الفقرة (أ)، فقد نصت على أن

يحدد الوزير أو الجهة المختصة البضاعة التي يخضع استيرادها لرخص استيراد غير تلقائية في حالات التالية.

1- إذا كانت البضاعة خاصة لقيود كمية وفقاً للتشريعات النافذه أو الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

2- إذا كانت متطلبات السلامة العامة او الصحة العامة أو النظام العام أو المحافظة على البيئة والمواد الطبيعية والأمن الغذائي تستدعي ذلك.

ويلاحظ من خلال دراسة مواد قانون الاستيراد والتصدير خلوه وبشكل مباشر من نصوص تتعلق بالأمن الغذائي.

وفي قانون الزراعة المؤقت لسنة 2002 نصت المادة (3) الفقرة (أ) على أن تتولى الوزارة مسؤولية تنظيم القطاع الزراعي وتنميته لتحقيق مجموعة ن الأهداف التي تتعلق بالأمن الغذائي وأهمها زيادة إنتاج الغذاء والمنتجات الزراعية وتنمية الريف ورفع قدرته الإنتاجية وزيادة دخول المزارعين وتوفير الرعاية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية وتحسين كفاءة استخدام مياه الري. ونصت الفقرة (ب) من نفس المادة على مكافحة التصحر وحماية التنوع البيئي.

ولم يتضمن قانون الزراعة الأردني على فصلاً خاصاً بالأمن الغذائي الوطني يعالج الفجوة الغذائية (ذلك الفارق بين الاستهلاك والإنتاج)، . ولقد صدر قانون الاستثمار الأردني لسنة 2003، والذي يعطي الصلاحية لوزارة الصناعة والتجارة المسؤولية الكاملة في تنفيذ ما جاء به حيث نص المادة (4) على أن تتمتع المشاريع الصناعية التي تنشأ في المدن الصناعية أو تنقل إليها الإعفاء من ضربتي الدخل والخدمات الاجتماعية ومن ضريبة الأبنية والأراضي وضريبة الدخل وفق الأسس والأحكام التي يتم تحديدها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون بالإضافة إلى الاعفاءات المقررة لتلك المشاريع من بعض أحكامه.

ويلاحظ بأن النصوص القانونية الواردة فيه لم تتطرق إلى نصوص تتضمن تشجيع الإنتاج الزراعي بشكل مباشر أو فيما يتعلق بوجود مزايا تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستثمارات في هذا المجال.

كما يلاحظ ومن خلال دراسة التشريعات أنه يوجد إزدواجية في الصلاحيات بين المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي وتداخل فيما بينها.

وهناك تشريعات وقوانين أخرى تختص في مجالات معينة مثل قانون المنتج الوطني وقانون غرف التجارة وقانون تنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية وقانون تطوير المشاريع الاقتصادية والتي لها علاقة غير مباشرة بتوفير الأمن الغذائي في الأردن وما ينطبق على الأردن يلاحظ بأنه ينطبق على كثير من الدول العربية مما يطرح التساؤل لماذا لا يوجد مظلة تشريعية مباشرة تعنى بالأمن الغذائي في الدول العربية.

ومن أجل تحقيق الامن الغذائي العربي فلا بدّ من تطبيق الدول العربية لسياسات تقوم على قاعدة من التعددية والمشاركة العريضة، بحيث تستجيب الحكومات لمطالب السكان وتكون مسؤولة أمامهم عن تنفيذ تلك السياسات وأن تعتمد الحكومات العربية على استخدام الوسائل السلمية لحل الخلافات الداخلية ونزاعاتها مع الحكومات الأخرى، وتحرير الأسواق المحلية فيما بين الدول العربية بما يسمح باستخدام الموارد على النطاق العربي لبلوغ الحد الأقصى من مستويات الاستدامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي وصولا الى الاقتصاد العالم. وتركيز الحكومات العربية على ايجاد السبل الكفيله والوسائل لمساعدة الفقراء على زيادة انتاجهم وبالتالي تحقيق الامن الغذائي للجميع ولتحقيق ذلك لا بدى من ايجاد اطار قانوني على المستوى العربي من خلال سن التشريعات المناسبه لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

ولتوفير قدر أكبر من الأمن الغذائي العربي، يتوجب وجود أيضاً تشريعات وقوانين وأنظمة تسويقية زراعية عربية متطورة ومرنة وقادرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية والإقليمية والمحلية. وذلك نظراً لما يمكن أن يتعرض لها الأمن الغذائي العربي من آثار سلبية نتيجة للتغيرات التجارية والدولية المتسارعة من ناحية، ولما يمكن أن يتعرض لها المنتجون والمسوقون من خسائر كبيرة لارتفاع نسب تلف تلك المنتجات خلال مرورها بالمراحل التسويقية المختلفة مما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي من ناحية أخرى وتزداد أهمية وجود أنظمة تسويقية عربية كفوءة ومرنة مع وجود توجه عالمي نحو سلامة الغذاء من التلوث الغذائي الناتج عن تلوث البيئة والغش والممارسات غير العادلة في تجارة وتسويق وجودة المعروض من السلع والمنتجات الغذائية، وكمية وعرض الغذاء، وكذلك الاهتمام بالفاقد الغذائي والاستهلاك غير المرشد والعناصر الغذائية المطلوب توفرها في الغذاء تلبية لاحتياجات المستهلك الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتجارة الغذاء وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية تخطو خطوات واسعة في سبيل تطوير أنظمة التسويق الزراعي فيها، وعليه فإنه يتوجب على الدول العربية كافة العمل على تطوير أنظمتها التسويقية الزراعية لتمكينها من استيعاب المتغيرات الدولية والمحلية " وتوجد في بعض الدول العربية مناطق ومجموعات سكانية بعينها معرضة لنقص الغذاء نتيجة للظروف الطبيعية غير الملائمة وموجات الجفاف التي تتسبب في تدني الإنتاج من السلع الغذائية وتؤدي بالتالي إلى تدني مستويات الدخول، إضافة إلى عوامل النزوح وعدم الاستقرار نتيجة النزاعات والحروب الأهلية في بعض الدول العربية، وفي الأردن تشمل المناطق المعرضة لنقص الغذاء وادي الأردن ومحافظات مأدبا والطفيلة والكرك ومعان والعقبة. وتشمل أسباب تعرضها لنقص الغذاء الفقر والبطالة وتعرض المحاصيل للصقيع وتراجع دخول المزارعين. واشتملت الإجراءات المتخذة بوضع مجموعه من التعليمات تضمن تقديم معونات نقدية متكررة إضافة لوجبات غذائية يومية للطلاب في المدارس، ومعونات أخرى .إضافة إلى تعويض المزارعين عن جزء من خسائرهم بشكل نقدي.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى الارشادات التي تلقتها المنظمة العالمية للتنمية الزراعية من لجنة الزراعة فيها، حيث قدمت مبادرة مشتركة بين عدة وكالات تحت إشرافها لإنشأ منفذ قائم على الانترنت " المنفذ الدولي بشأن الأمن الغذائي وصحة الحيوان والنبات " ويهدف إلى إضافة المعلومات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي إلى المنفذ من خلال التعاون مع المنظمة الدولية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها، ويحتوي هذا النظام على عناصر من قاعدة بيانات المنظمة الخاصة بالتشريعات القطرية " FAOLEX "[36].

خامساً : النتائج :

من خلال دراسة واقع ومفوم الأمن الغذائي في الوطن العربي فإنه يمكن تحديد العوامل الرئيسة التي لها تأثير مباشر على الأمن الغذائي العربي ومن أهمها :

1- **اختلاف الانظمه السياسية العربية.**
2- **النزاعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.**
3- **يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً واضحاً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية التي تتسم بها الدول العربية بحكم موقعها الجغرافي مثل معدلات الهطول المطري ودرجات الحرارة وموجات الصقيع.**
4- **ضعف وجود مظله قانونية تهدف إلى إلى توفير وحماية الأمن الغذائي العربي واستخدامه بصورة مستدامة حيث يتعرض الأمن الغذائي العربي الى عدة مخاطر، منها ظاهرة الزحف باتجاه المناطق الحضرية، وإزالة الغابات والتلوث وتعتبر قضايا النمو السكاني والصحة والتوزيع العمراني والفقر والمشكلات البيئية من القضايا الهامة التي ترتبطب الأمن الغذائي.**
5- **ضعف مستوى دخل الفرد في الوطن العربي أحد العوامل الرئيسية في عدم إمكانية حصوله على الغذاء بأنواعه المختلفة، حيث يرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً بالأمن الغذائي.**
6- **إن الانظمه والقوانين المتعلقه بالامن الغذائي موزعه على عدة مؤسسات ذات نشاطات مختلفه ولا يوجد مؤسسه مباشره تصدر الانظمه والقوانين وتقوم بوضع الخطط والسياسات الهادفه الى تحقيق الامن الغذائي.**

[36] تعتبر فاولكس قاعدة بيانات تشريعية شاملة ومن أوسع المجموعات الإلكترونية في العالم للقوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بالأغذية والزراعة والموارد الطبيعية السمتجدة.

7- لا يوجد مركز معلومات يعنى بالامن الغذائي ويكون نافذه لكافة المهتمين على المستوى الوطني العربي كما هو الحال في المنفذ العالمي الذي انشئته لجنة الزراعه التابعة للمنظمه العالمية للتنميه الزراعية

8- إن للغابات دوراً مهما ومباشرا في الآمن الغذائي العربي وان إزالة الغابات وتدميرها في الوطن العربي سيؤدي إلى تقويض العمليات الأساسية للنظم الايكولوجية وسينعكس ذلك على الإنتاج الغذائي في الوطن العربي.

9- اعتماد الدول العربية على الدول المنتجة للغذاء مما يؤدي إلى استخدامه كسلاح ضد الدول العربية.

10- وجود ضعف تكتلات اقتصادية عربية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

11- أن التشريعات تعتبر " أساساً هاماً في نظام الرقابة على الغذاء والذي يهدف إلى حماية المستهلك من الأمراض المنتقلة عن طريق الغذاء، كما يهدف إلى الحفاظ على القيمة الغذائية للأغذية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

12- اعتماد الدول العربية على استيراد المواد الغذائية نتيجة لعدة عوامل كان أهمها إهمال القطاع الزراعي وتخلفه وأصبحت مشكلة الغذاء إحدى مكونات الأمن القومي العربي مما ادى إلى إضعافه وتهديده بالخطر وأصبحت المشكلة أمنية وسياسية تنتقص من القرار الاقتصادي والسياسي المستقل.

13- إن التنمية الريفية ونتيجة لتخلف البنيان الاجتماعي وتدني مستوى التعليم وسيطرة الأمية تحتل في الريف العربي وهم اللذين يشكلون الغالبية الساحقة من سكان الوطن العربي، تظل تحتل مكاناً ثانوياً ولا تحظى بالأهمية الاستثمارية في الوطن العربي.

14- العقوبات الاقتصادية على بعض الدول العربية والحروب الأهلية وارتفاع البطالة والنزاعات السياسية هي أهم الأسباب الرئيسة في إنعدام الأمن الغذائي.

15- اختلاف الأنظمة السياسية في الوطن العربي حالت دون وجود تكتلات عربية تهدف لتحقيق الأمن الغذائي.

16- عدم كفاية مصادر المياه وسوء توزيعها واستعمالها الاعتباطي أدت الى هدر المياه بالتبخر والسيلان والتسرب والى حصول ضغط كبير على المياه الجوفية كانت من أهم أسباب ضعف الأمن الغذائي العربي.

17- قلة إنتاج الدول العربية من المحصول الغذائي الرئيسي والاستراتيجي وهو الحبوب نتيجة لاعتمادها على الدول المنتجة.

18- على الرغم من وجود منظمات عربية تعنى بالإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية إلا أن حجم التعاون العربي لتحقيق التكامل الزراعي والغذائي لم يصل إلى المستوى المطلوب.

19- إن السوق العربية المشتركة وبعد مرورأكثر فترة طويلة على إنشاءها فإن التجارة بين الأقطار العربية أصبحت تتقلص وأن حجم التبادل أخذ يتناقص نسبياً قياساً على مجموع التجارة العربية مع بقية دول العالم.

20- ضعف النصوص القانونية الخاصة بالأمن الغذائي العربي على مستوى الدول العربية.

سادساً : التوصيات :

1- إيجاد تعاون عربي مشترك من خلال إبرام معاهدة عربية نظيرة للمعاهدة الدولية الخاصة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتي ستدخل حيز التنفيذ،حيث ستلعب هذه المعاهدة دوراً حاسماً في المحافظة على الموارد الوراثية النباتية واستغلالها بصورة مستدامة بالإضافة الى الجهود المبذولة في المستقبل لتحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي.

2- انشاء قاعدة معلومات عربية (منفذ) كما هو الحال في المنفذ العالمي الذي انشئته لجنة الزراعه التابعة للمنظمه العالمية للتنميه الزراعية بحيث يهدف الى إضافة المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائى إلى المنفذ من خلال التعاون مع المنظمة العربيه للتنمية الزراعية والمنظمه العالمية للتنمية الزراعية

3- ضرورة حشد الموارد والقدرات المتاحة والتنسيق بينها لتحقيق تنمية زراعية متسارعة تكفل تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج والإنتاج الكلي للغذاء والمحافظة على الموارد الطبيعية.

4- وضع تشريعات واضحة تضمن عدم الاعتداء على الأراضي الزراعية في الوطن العربي.

5- تبني استراتيجيات لتنمية زراعية مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية الغذائية والإستراتيجية على المستوى القطري في بداية التنمية (المدى القصير) وعلى المستوى القومي في أطار التكامل العربي في المدى المتوسط الطويل.

6- تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي العربي.

7- التحرر من الاعتماد على الدول المنتجة للغذاء وخاصة الحبوب وزيادة إنتاجه وصولاً إلى الاكتفاء في الوطن العربي باعتباره سلاح استراتيجي.

8- إعداد برامج شاملة لتطوير القطاع الزراعي في الأقطار العربية وتطوير منظومة الإنتاج الزراعي والأمن المائي في المستقبل واستفادة الدول العربية للسقوف الزمنية التي حددتها منظمة ألتجاره العالمية وضرورة وجود تكتل اقتصادي عربي وإنشاء لجنه دائمة تابعة للجامعة العربية تختص بمتابعة واقتراح سبل صياغة السياسات والمواقف العربية الجماعية اتجاه منظمة التجارة العالمية.

9- لكي تساهم السياسات الزراعية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي العربي فلا بد من إحداث تحولات سياسية عميقة تفسح المجال للشعوب العربية للتأثير بالسبل الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية وطرق تنفيذها.

10- ضرورة حل النزاعات العربية سليماً وعدم ربطها مع الأمن الغذائي العربي.

11- تخطيط استثمار الموارد المائية على نحو متكامل يضمن تحقيق الأمن الغذائي.

12- تبني استراتيجيات وطنية تضمن إنتاج الحبوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

13- إيجاد مظلة تشريعية مباشرة تعنى بالأمن الغذائي في الدول العربية.

14- تركيز الحكومات العربية على ايجاد السبل الكفيله والوسائل لمساعدة الفقراء على زيادة انتاجهم وبالتالي تحقيق الامن الغذائي للجميع ولتحقيق ذلك لا بدى من ايجاد اطار قانوني على المستو ى العربي من خلال سن التشريعات المناسبه لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

المراجع :

1- البياتي، عدنان هزاع (1997) محاولة اولية لتقيم العلاقة بين الغابات والأمن الغذائي العربي، مجلة التربية القطريةع 120

2- تقرير الامن الغذائي في الوطن العربي لعام 2005،المنظمه العربية للتنمية الزراعية .

3- تقييم حالة الامن الغذائي العالمي.لجنة الامن الغذائي العالمي،الدورة التاسعة والعشرون .روما، 2005.

4- توصيات المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمة والدولية، القاهرة، 19 – 22 ديسبمر (كانون أول) 2004.
http:/www.aoad.org/recom.html.

5- جمعة، حسن فهمي (1987) المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، تنمية الرافدين، ع22، ص 413 – 416

6- الدجاني، برهان (1999) مرئيات الاتحاد العام للغرف العربية حول دور مؤسسات العمل العربي المشترك تعزيز العمل العربي المشترك، العمران العربي ع 38

7- محمد السيد عبدالسلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج14، ع 28، ص405-420.

8- رحمة، منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية

9- رحمة، منى (2000) السياسات الزراعية في البلدان العربية المؤلفة: الناشر،سلسلة اطروحات الدكتوراه، ع36، ص336

10- كلياجيليسكيا، 1983، نمو السكان والتكلفة الغذائية في البلدان النامية، موسكو، دار التقدم، ص21.

11- العلوان، عبد الصاحب (2001) قضايا التكامل الاقتصاد العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل، المستقبل العربي، ع267، ص92-110 .

12- غسان، الظاهر (1983)، الامن الغذائي العربي، مجلة المعرفة، ع 254، مج 22

13- محمود، إيمان (2001) تحقيق الأمن الغذائي بالتكنولوجيا الحديثة، حفظ الأغذية بالإشعاع http://misryat.com/reserches/1.html

14- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قضية الأمن الغذائي العربي(1995) ص 26.

15- الناصر، ناصر عبيد (1998) واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره، مجلة جامعة دمشق مج 14، ع2

16- http://www.fao.org/UNFAO/about/ar/mandate_ar.html.

17- http://www.aoad.org/about.htm

18- http://www.fao.org/sd/dim_en2/en2_070301_ar.htm

19- http:/www.aoad.org/recom.html.